مفاوضات عراقية _ تركية مرتقبة لإطلاق مليار متر مكعب من المياه



أكد مستشار رئيس مجلس الوزراء لشؤون المياه، طورهان المفتي، أن العراق يواجه تحديات مائية معقدة ناتجة عن عوامل خارجية تتعلق بالتغير المناخي، وأخرى داخلية تتصل بالتجاوزات على مجاري الأنهار، موضحاً أن الحكومة استخدمت للمرة الأولى الأوراق الاقتصادية في مفاوضاتها المائية مع دول الجوار لضمان حقوق العراق المائية، ومتوقعاً أن تسفر زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى بغداد عن اتفاق يفضي إلى البدء بإطلاق تدفقات مائية تصل إلى مليار متر مكعب.

وقال المفتي في تصريح للعراقية الإخبارية وتابعته "المطلع" : إن "الأسباب الخارجية لأزمة المياه تتمثل في التأثيرات الكبيرة للتغير المناخي، الذي لا يقتصر على العراق فحسب، بل يشمل العالم أجمع، فيما يُعدّ الشرق الأوسط من أكثر المناطق تضرراً"، مبيناً، أن "العراق يُصنّف ضمن أكثر 15 دولة تأثراً بالتغير المناخي، وقد أدى ذلك إلى تراجع خط المطر نحو الشمال لمسافة تقارب 100 كيلومتر، وانخفاض معدلات التساقط المطري في حوضي دجلة والفرات بنسبة تصل إلى 60%".

وأضاف، أن "شحّ الأمطار في دول المنبع يدفع باتجاه ما يسمى تقاسم الضرر، إذ تعتمد كل من تركيا

وإيران على حصة من مياه الأنهار داخل أراضيهما قبل إطلاق المتبقي إلى العراق، ما يضاعف من تأثير الشحّ على البلاد".

وفي الشأن الداخلي، أوضح المفتي أن "التجاوزات على الأنهر تشكل عاملاً مفاقماً للأزمة، من خلال انتشار المضخات والبحيرات غير القانونية والزراعة خارج الخطط المحددة من وزارتي الزراعة والموارد المائية"، مشدداً على، أن "هذه التجاوزات تُسهم بشكل كبير في استنزاف الموارد المائية، وأن العمل جارٍ على إزالتها، لكن الأمر يتطلب إجراءات أكثر حزماً".

وأشار المفتي إلى، أن "العراق وللمرة الأولى منذ تأسيس الدولة، يستخدم أدواته الاقتصادية ضمن ملف التفاوض المائي مع دول الجوار"، مبيناً، أن "الاتفاقيات السابقة، ومنها اتفاقية حسن الجوار لعام 1946 مع تركيا واتفاقية الجزائر مع إيران، لم تتضمن نصوصاً واضحة بشأن الحصص المائية".

وأضاف، أن "الاتفاق الإطاري للمياه الذي وقع عام 2024 بين رئيس مجلس الوزراء والرئيس التركي خلال زيارته إلى بغداد مثّل أول خطوة عملية نحو التفاوض على الإطلاقات المائية باستخدام الملف الاقتصادي كورقة ضغط فاعلة".

وبيّن، أن "حوض دجلة والفرات في جنوب تركيا يعاني أيضاً من شحّ مائي يشابه ما يشهده العراق، ولا سيما في نهر دجلة، في حين تبدو مستويات الخزين على نهر الفرات أفضل نسبياً"، لافتاً إلى، أن "المفاوضات الحالية تتركز على ضمان الإطلاقات المائية المتفق عليها".

وأكد المفتي، أن "التعهد المبرم خلال الاجتماعات التي عقدت في 10 تشرين الأول بتركيا نصّ على إطلاق عاجل لمليار متر مكعب من المياه، بواقع نصف مليار باتجاه دجلة ومثلها نحو الفرات، إضافة إلى الإطلاقات اليومية"، معرباً عن أمله، بأن "تُتوّج اجتماعات يوم غد خلال زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى بغداد بنتائج إيجابية تعزز الاتفاق وتضمن تنفيذ الإطلاقات التي جرى الحديث بشأنها في العاشر من الشهر الماضي".